



## وثيقة طلب مرئيات العموم

### حول

## الإطار التنظيمي لتراخيص تقديم خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة في المملكة العربية السعودية

صادرة عن هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

الرياض، في ١٩/٣/١٤٢٧هـ الموافق ١٧/٤/٢٠٠٦م



## وثيقة طلب مرئيات العموم حول الإطار التنظيمي لتراخيص تقديم خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة في المملكة العربية السعودية

### ١ مقدمة

١/١ تختص هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ( الهيئة ) بتنظيم قطاع الاتصالات في المملكة العربية السعودية ( المملكة )، وذلك بموجب نظام (قانون) الاتصالات ( النظام ) الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٢ وتاريخ ١٢/٣/١٤٢٢هـ (الموافق ٤/٦/٢٠٠١م)، ولائحته التنفيذية ( اللائحة )، وتنظيم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات ( التنظيم ) الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم ٧٤ وتاريخ ٥/٣/١٤٢٢هـ (الموافق ٢٨/٥/٢٠٠١م)، وقرار مجلس الوزراء رقم ١٣٣ وتاريخ ٢١/٥/١٤٢٤هـ.

٢/١ وفقاً لأهداف الهيئة، المتمثلة في تعزيز تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، فإنها تقوم حالياً بمراجعة الوضع الحالي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبيئة التنظيمية له في ضوء التطورات المتوقع أن يشهدها القطاع خلال السنوات القادمة. وهذه المراجعة من شأنها أن تساعد الهيئة على تعديل الإطار التنظيمي لتراخيص تقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات الثابتة والمتنقلة (الخدمات الثابتة والمتنقلة) بما يشجع على استخدام التطبيقات والخدمات المتقدمة، وعلى تقديمها بأسعار معقولة، تعتمد على بنية تحتية حديثة.

٣/١ وتسعى الهيئة من خلال هذه الوثيقة إلى الحصول على مرئيات الجهات المهمة بما يساعد الهيئة على وضع إطار تنظيمي يهدف إلى دعم العملية التنافسية السليمة وينظم عملية الترخيص لمقدمي الخدمات الثابتة والمتنقلة. وترى الهيئة أن مشاركة العموم في هذه العملية تعد عنصراً مهماً لمعالجة تلك التراخيص معالجة ملائمة، مع الأخذ في الاعتبار مهام ومسؤوليات الهيئة، وأهمية تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال السنوات المقبلة.

٤/١ تنقسم هذه الوثيقة إلى جزئين رئيسيين، يحتوي الأول منهما (القسم ٤ من هذه الوثيقة) على وصف مختصر لأهداف سياسة الهيئة المتعلقة بسوق الخدمات الثابتة والمتنقلة، والحالة الراهنة لتلك الأسواق، والبنية التحتية للشبكات المتعلقة بهما، فضلاً عن اتجاهات السوق المتوقعة والتطورات المستقبلية. ويعد الفهم الجيد للتطورات المستقبلية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات شرطاً أساسياً لوضع إطار تنظيمي سليم لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة. أما الجزء الثاني من الوثيقة (القسمان ٥ و٦)، فيبين الأسس الرئيسية للتعديلات المقترحة إجراؤها على الإطار التنظيمي لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة من منظور الهيئة. وتهدف الهيئة إلى الحصول على المرئيات المتعلقة بالخيارات التي يجري النظر فيها بالنسبة إلى الإطار التنظيمي لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة، كما تسعى الهيئة إلى الحصول على أي وجهات نظر أخرى، يرى أنها ذات علاقة ولم يتم إدراجها بهذه الوثيقة.



## ٢ المرئيات المطلوبة

١/٢ تسعى الهيئة، من خلال هذه الوثيقة، إلى الحصول على مرئيات الجهات المهتمة حول الإطار التنظيمي المقترح لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة وفق ما هو مبين لاحقاً من هذه الوثيقة. ومن هذا المنطلق، فإن الهيئة تدعو جميع المهتمين لتقديم مرئياتهم مكتوبة عن أي أمر يعتقدون أن له علاقة بالإطار التنظيمي المقترح لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة. وسيتم أخذ جميع مرئيات المهتمين في الحسبان، مع مراعاة أن الهيئة غير ملزمة بالأخذ بجميع ما ورد في تلك المرئيات.

٢/٢ تشجع الهيئة، على نحو خاص، المهتمين بالمشاركة في عملية الترخيص والذين يعترمون طلب الحصول على ترخيص أو تراخيص جديدة، أن يخصصوا الموارد اللازمة والوقت الكافي لتقديم مرئيات مفيدة ومفصلة قدر الإمكان عن جميع النقاط المثارة في وثيقة طلب مرئيات العموم، حيث أنه من المحتمل أخذ هذه المرئيات في الاعتبار عند تحديد شكل الإطار التنظيمي المقترح لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة والذي سوف تعتمد عليه عملية الترخيص المستقبلية.

## ٣ نموذج الرد والجدول الزمني والإجراءات

١/٣ يتعين على الجهات المهتمة عند تقديم مرئياتهم أن يحددوا تفاصيل الاتصال بهم، بما في ذلك اسم الجهة (أو الجهات إذا كان المستجيب جزءاً من اتحاد)، فضلاً عن العنوان ورقم أو أرقام الهاتف.

٢/٣ يرجى من الجهات المهتمة عند تقديم مرئياتهم، تحديد رقم الفقرة ذات العلاقة من هذه الوثيقة.

٣/٣ يجب أن ترد جميع المرئيات في موعد أقصاه يوم ١٤٢٧/٤/٨ هـ الموافق ٢٠٠٦/٥/٦ م.

٤/٣ يتم تقديم الردود المتعلقة بوثيقة طلب مرئيات العموم إلى الهيئة على أي من العناوين التالية أو كلاهما:

[2006licensing@citc.gov.sa](mailto:2006licensing@citc.gov.sa)

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات

مكتب المحافظ

طريق الملك فهد

الرياض ١١٥٨٨

المملكة العربية السعودية

(أ) بالبريد الإلكتروني:

(ب) باليد أو بالبريد:



#### ٤ أهداف الإطار التنظيمي لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة

١/٤ إدراكاً لأهمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وأثاره على كل من الاقتصاد والمجتمع السعودي، فقد اتخذت حكومة المملكة ممثلة بالهيئة خطوات مبدئية لتحقيق المنافسة وذلك من خلال الترخيص لمقدم ثانٍ لخدمات الاتصالات المتنقلة، ومقدمين اثنين لخدمات الجيل الثالث، ومثلها لخدمات شبكات نقل البيانات (المعطيات)، فضلاً عن السماح بالعمل في سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة للعديد من مقدمي خدمات الإنترنت والخدمات الأخرى مثل خدمات الأقمار الصناعية، وخدمات النظام الآلي لتحديد موقع المركبات (AVL)، وخدمات الفيسات (المحطات الطرفية متناهية الصغر عبر الأقمار الصناعية - VSAT) وخدمات الرسائل النصية القصيرة الجماعية (Bulk SMS)، وخدمات النصوص المسموعة، وخدمات مراكز الاتصالات.

٢/٤ وفق ما تم بيانه من قبل عبر العديد من البيانات الصحفية التي أصدرتها الهيئة، تعترم الهيئة المضي قدماً في مزيد من خطوات التحرير لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وقد وضعت لهذا الغرض قواعد لإنهاء للشريحة المتبقية من هذا القطاع، والمتمثلة في الخدمات الصوتية الثابتة، كما تنوي إصدار مزيد من التراخيص لخدمات الاتصالات المتنقلة، وذلك خلال عام ٢٠٠٦.

٣/٤ تشمل أهداف سياسة الهيئة - على سبيل المثال لا الحصر - تعزيز تغطية خدمات الاتصالات لجميع أرجاء المملكة، وتشجيع العمل على توفير سلسلة أوسع من خدمات الاتصالات عالية الجودة بأسعار معقولة، وزيادة المنافسة في سوق الاتصالات وتقنية المعلومات، ودعم الخدمة الشاملة لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات المتطورة، وتطوير إطار تنظيمي فعال وثابت لدعم الفرص التنظيمية اللازمة للوصول إلى ميدان تنافسي عادل بين المشغلين الحاليين والجدد، وهو ما من شأنه أن يوضح الأثر الإيجابي لأهداف سياسة الهيئة، ويحقق منافسة فعالة تضمن مزايا طويلة الأمد في جانب الطلب، من خلال جذب الاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المتطلب لاستثمارات رأسمالية عالية.

٤/٤ تعتقد الهيئة أن أفضل طريقة لبناء قطاع اتصالات وتقنية المعلومات ذو أمد طويل، ومستدام وتنافسي، ويتسم بالنفاذ الشامل وتوفر المنتجات والخدمات الجديدة، هي من خلال المنافسة بين شبكات النفاذ المحلية. ويرتبط هذا الأمر ارتباطاً مباشراً بمستوى الاستثمار في تلك الشبكات من قبل مستثمرين متعددين.

٥/٤ لتحقيق ما سبق بيانه، فإن الإطار التنظيمي المقترح الذي ينبغي على الهيئة أن تتبناه، يجب أن يعزز - على نحو مثالي - الاستثمار في بناء بنية تحتية للشبكات توفر سعة متزايدة من النطاق العريض وبخاصة ضمن شبكات النفاذ المحلية.

٦/٤ وإلى جانب الخيارات البديلة المتاحة لأنظمة التراخيص، قامت الهيئة بتحليل التطورات الحالية التي يشهدها سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة وبنيتها التحتية، حيث شهد سوق الخدمات المتنقلة نمواً هائلاً، ولاسيما خلال السنوات الأخيرة، سواء من حيث نمو الإيرادات أو من حيث زيادة دقائق الخدمات الصوتية، حيث تجاوزت إيرادات خدمات الهاتف المتنقل إيرادات الهاتف الثابت بمراحل كثيرة على الرغم من أن الهاتف الثابت يجذب معظم دقائق الصوتية السنوية في الوقت الحالي. ومع استمرار هذا النمو والارتفاع المتوقع في خدمات الاتصالات المتنقلة، من المحتمل جداً أن يزداد التحول من الخدمات الثابتة إلى الخدمات المتنقلة، ومن ثم لا بد من تكييف الإطار التنظيمي حتى يتسنى التعامل مع النتائج المتوقعة لنمو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بصفة عامة.



٧/٤ يعاني قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة من ضعف الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات الثابتة، مما أدى إلى انخفاض نسبة استخدام تقنيات النطاق العريض. ومن هذا المنطلق ترى الهيئة أنه ينبغي وضع إطار تنظيمي يعزز فاعلية سوق الاتصالات الثابتة ويجذب استثمارات جديدة إليه، وذلك على الرغم من التحول الذي تشهده حركة الاتصالات الصوتية إلى شبكات الخدمات المتنقلة. وما يؤكد أهمية هذا الهدف هو ما لوحظ من أن القدرات والحدود والمخاوف المختلفة المرتبطة بالتقنيات السلكية واللاسلكية تعني أن البنية التحتية للاتصالات المتنقلة والثابتة مكمل كل منها للآخر بقدر ما هي متنافسة فيما بينها، وذلك لضمان توفير نطاق شامل من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.

## ٥ خيارات الإطار التنظيمي لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة

١/٥ قامت الهيئة بدراسة العديد من البدائل والخيارات للإطار التنظيمي للتراخيص التي تُستخدم حالياً في أسواق الاتصالات وتقنية المعلومات التنافسية. وقد وجدت الهيئة أن بعض الدول تصدر تراخيص منفصلة حسب نوع الخدمة، ويسمح بموجبها باستخدام تقنيات محددة (تراخيص مُحددة لكل من التقنية والخدمة)، فيما وجدت أن ثمة بديلاً آخر يتمثل في السماح باستخدام أي تقنية ولكن مع تحديد الخدمات التي يمكن أن تقدم بموجب التراخيص (تراخيص محايدة للتقنية مُحددة للخدمة)، في حين يجري العمل حالياً في عدد من الدول على إيجاد نظام جديد يتمثل في السماح باستخدام أي تقنية ودون تحديد للخدمات التي يمكن أن تقدم بموجب التراخيص، أي يسمح لمقدمي الخدمات المرخص لهم بتقديم أي خدمة عبر أي تقنية، ويشار إلى هذا النظام في بعض الأحيان، بـ"أسلوب التراخيص الموحد".

٢/٥ توصلت الهيئة إلى أن الوضع الحالي للإطار التنظيمي لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة والمتمثل في تحديد التقنية والخدمة بحاجة إلى تعديل. وبهدف تحديد أسلوب منح التراخيص المناسب، تعتقد الهيئة أنه يمكنها عند إصدار التراخيص الجديدة للخدمات الثابتة والمتنقلة أن تؤسس أسلوب ترخيص محايد للتقنية مُحدداً للخدمة، أو العمل وفق أسلوب التراخيص الموحد، وذلك في إطار التحول المنطقي من الوضع الراهن.

٣/٥ وفي كلا الخيارين السابقين، تخطط الهيئة إلى عدم فرض أية حدود على عدد التراخيص الصادرة، على الرغم من أن جميع التراخيص ستخضع بحكم الواقع لمدى توفر الموارد النادرة مثل الطيف الترددي، والأرقام، وحق الوصول إلى المرافق العامة وغيرها.

٤/٥ يخضع تقديم خدمات الفيديو وغيرها من خدمات المحتوى للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة التي تقرضها من وقت إلى آخر الجهات المعنية في المملكة (مثل وزارة الثقافة والإعلام).

## ٥/٥ الخيار المحايد للتقنية والمحدد للخدمات

١/٥/٥ يسمح الخيار الأول (المحايد للتقنية والمحدد للخدمة) لمقدمي الخدمات الثابتة والمتنقلة في المستقبل، باستخدام أي تقنية من تقنيات النفاذ في شبكاتهم، شريطة الوفاء بالمتطلبات الأمنية وبمتطلبات الربط البيني، بالإضافة إلى مطابقة المقاييس المرعية. ومع ذلك، فسوف يتم إصدار تراخيص فردية للخدمات الثابتة والمتنقلة. وتشمل الخدمات الثابتة الصوتية وخدمات نقل البيانات (المعطيات) والخدمات المرئية. أما ترخيص الخدمات المتنقلة، فسوف يستمر حسب نطاق الخدمات المعتمد حالياً لمقدمي الخدمات المتنقلة (انظر أيضاً الفقرة ٤/٧).



٢/٥/٥ السماح لمقدمي الخدمات الثابتة الذين سيرخص لهم مستقبلاً، وكذلك المشغلين الحاليين، بتقديم سلسلة واسعة من الخدمات التي يمكن الترخيص بها في المملكة، مثل الخدمات الصوتية (على المستوى المحلي والوطني والدولي)، وخدمات نقل البيانات (المعطيات)، وغيرها من خدمات القيمة المضافة (مثل البريد الصوتي، تحويل المكالمات، المؤتمرات الخ.)، والخدمات المرئية، وذلك عبر أي بروتوكول (مثل الاتصال الهاتفي عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP)، الحزم .. الخ)، ووسائط التراسل (مثل الألياف البصرية، الكوابل المحورية، الكوابل النحاسية .. الخ)، بشرط مراعاة الاعتبارات الأمنية.

٣/٥/٥ سيُسمح لمقدمي الخدمات الثابتة، بصفة خاصة، بالاستفادة من استخدام شبكات نفاذ محلية<sup>1</sup> لاسلكية ضمن مناطق الترخيص الخاصة بكل منهم، وذلك كمحفز بهدف تسريع نشر الخدمة. ولكن لن يتم أخذ هذا المحفز في الاعتبار عند تقييم أداء مقدمي الخدمة الذين يمتلكون شبكات من حيث الوفاء بالتزامات نشر الخدمة.

#### ٦/٥ الخيار المحايد لكل من التقنية والخدمات

أما الخيار الثاني، وهو الترخيص المحايد لكل من التقنية والخدمات، فإنه يسمح لمقدمي الخدمات (الثابتة والمتنقلة) الذين سيتم الترخيص لهم مستقبلاً بتقديم أي خدمات يرغبون في تقديمها، وذلك عبر أي تقنية يختارونها. ويلزم في تلك الحالة الحصول على ترخيص فردي واحد، ويعد هذا الترخيص كافياً لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة.

#### ٧/٥ مناقشة الخيارين

١/٧/٥ تتمثل فائدة تطبيق الإطار التنظيمي المحايد للتقنية والمحدد للخدمة، في أنه يسمح للهيئة بتشجيع السوق في مجالات من شأنها أن تعزز الأهداف المرجوة من سياستها، والتي ترمي إلى زيادة كل من معدل انتشار الخدمة، بالإضافة إلى زيادة انتشار خدمات النطاق العريض.

٢/٧/٥ أما الإطار التنظيمي المحايد لكل من الخدمة والتقنية، فيوفر مرونة كاملة وفورية للمستثمرين في السوق، وذلك من حيث استهداف الشريحة التي يرغبونها من العملاء وعبر أي وسائط تراسل. وربما يجذب هذا الإطار التنظيمي اهتماماً كبيراً في السوق بين الشرائع المجدية تجارياً على المدى القصير والمتوسط على الأقل.

٣/٧/٥ وإذا أخذنا في الاعتبار أن الهيئة تعترم الانتقال من الوضع الراهن (التراخيص المحددة للتقنية والخدمة)، فإن أنسب الممارسات العالمية تشير إلى أن استخدام منهج منظم وجيد التخطيط، يطبق من خلاله الخيار المحايد للتقنية والمحدد للخدمة كمرحلة أولى، وبعد فترة زمنية، يتم خلالها مراجعة الخبرات المكتسبة، سوف تصبح الهيئة في وضع أفضل يمكنها من التحرك نحو الهدف الفعلي، وهو الخيار المحايد لكل من التقنية والخدمة (أي أسلوب الترخيص الموحد)، خلال مدة تتراوح بين ٣ و ٥ سنوات مثلاً.

٤/٧/٥ بناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب مرئيات المهتمين بشكل محدد حول أي من الإطارين التنظيميين لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة المبيين أعلاه يعد هو الأنسب، على أن تدعم المرئيات بالأسباب.

<sup>1</sup> يقصد بشبكات النفاذ المحلية الجزء من الشبكة الذي يربط بين المقسم ومبنى المشترك.



## ٦ تغطية الشبكة

- ١/٦ تدرس الهيئة خيارات مختلفة من حيث النطاق الجغرافي للتراخيص الممنوحة لمقدمي الخدمات الثابتة الذي يمتلكون شبكات. والخيارات التي تجري دراستها هي كالتالي:
- أ) إصدار تراخيص على مستوى المملكة فقط،
- ب) إصدار تراخيص على مستوى المناطق فقط، أو
- ج) إصدار تراخيص على مستوى المملكة والمناطق معاً، مع منح مقدمي الخدمات الذين سيرخص لهم في المستقبل حق اختيار منطقة أو مناطق الخدمة التي سيعملون فيها.
- ٢/٦ ينسجم أسلوب منح التراخيص على مستوى المناطق مع التقسيم الإداري الحالي للمملكة الذي يضم ثلاثة عشر منطقة. ومع ذلك، فقد تتكون المنطقة المراد مستقبلاً الترخيص فيها لتقديم الخدمات الثابتة من منطقة واحدة من مناطق المملكة أو من مجموعة مناطق متجاورة.
- ٣/٦ إذا تم تطبيق أسلوب للترخيص على مستوى المناطق لتقديم الخدمات الثابتة، فبإمكان أي متقدم أن يطلب أي عدد من تراخيص تقديم الخدمات على مستوى المناطق، مع مراعاة أن التزامات ومتطلبات كل ترخيص تعد مستقلة عن التراخيص الأخرى. وسوف يكون لكل مرخص الحق في الربط البيني مع شركة الاتصالات السعودية على مستوى منطقة الاتصال المحلية، وكذلك الربط البيني مع الشبكات الأخرى ضمن جميع المناطق المرخص بالعمل فيها. إضافة إلى ذلك، سيكون لكل مرخص له لتقديم الخدمات الثابتة الحق في الوصول إلى بوابات النفاذ الدولي (الصوت والمعطيات)، بشرط التقيد بالإرشادات والقوانين المتعلقة بترشيح وفترة الإنترنت وبالاقتراض القانوني للاتصالات إذا تطلب الأمر.
- ٤/٦ سوف يتضمن كل ترخيص لتأسيس شبكة اتصالات عامة التزاماً بنشر الشبكة ضمن المنطقة المرخص بها، على الرغم من أنه سيترك للمرخص لهم المحتملين الحرية في اقتراح خطط نشر الشبكة التابعة لهم والتي تفي أو تتجاوز الحد الأدنى الذي تقرره الهيئة. ولذا فإن من أهم اعتبارات منح ترخيص قد تشمل – دون أن تنحصر – على القدرات المالية والفنية للمتقدم بطلب الترخيص على الوفاء بالتزامات نشر الشبكة.
- ٥/٦ سوف تشجع الفوائد التي يحققها الحصول على ترخيص لتقديم الخدمات على مستوى المملكة مستثمرين مهمين على دخول السوق، فضلاً عن أنه سوف يضمن توفير التغطية لجميع أنحاء المملكة (بموجب المطلب الإلزامي لنشر الشبكة)، ومع ذلك فإن استجابة السوق المحتمل قد تقتصر على عدد محدود فقط من المتقدمين، نتيجة للمتطلبات المالية والفنية المفروضة لضمان انتشار الشبكة في جميع أنحاء المملكة.
- ٦/٦ سوف يعزز إصدار تراخيص على مستوى المناطق فقط بشكل جوهري من إمكانية دخول مزيد من المتنافسين إلى السوق، على اعتبار أن المتطلبات المالية والفنية اللازمة لهذه التراخيص تعد أقل نسبياً بالنظر إلى صغر المساحة الجغرافية لنطاق الترخيص. كما إن من شأن إصدار مثل هذه التراخيص أن يوفر مرونة سوقية أكبر تتمثل في السماح لمقدمي الخدمات الثابتة المحتملين بطلب الحصول على تراخيص لتقديم الخدمات في المناطق التي تهمهم فقط.



٧/٦ تهدف الهيئة إلى جذب أكبر حجم من الاستثمارات بهدف زيادة انتشار الخدمات، وهذا يشير، بدوره، إلى أن الترخيص لأكبر عدد ممكن من الناحية العملية من مقدمي الخدمة، سواء على مستوى المملكة أو على مستوى المناطق، وتشجيع ظهور عدد من مقدمي الخدمات من الحجمين الصغير والمتوسط في السوق.

٨/٦ بناءً على ما سبق، فإن الهيئة تطلب مرئيات المهتمين بشكل محدد حول النطاق الجغرافي للإطار التنظيمي المقترح للتقديم للخدمات الثابتة، وهل يجب أن تكون التراخيص على مستوى المملكة فقط أم على مستوى المناطق فقط، أم على مستوى المملكة والمناطق معاً.

## ٧ اعتبارات أخرى

١/٧ يتطلب الأمر الحصول على تراخيص فردية متى كانت هناك حاجة للموارد المحدودة. وفيما يخص الإطار التنظيمي المقترح للتقديم للخدمات الثابتة والمتنقلة، فإن الموارد التي تعد محدودة تشمل حقوق الوصول للمرافق العامة والأرقام والطيف الترددي.

٢/٧ ويجب ملاحظة أنه على الرغم من أن حيازة ترخيص يعد مطلباً ضرورياً لمقدم الخدمات الثابتة المحتمل للتقدم بطلب للحصول على أي من تلك الموارد المحدودة، إلا أن ذلك لا يمنحه الحق في الحصول عليها.

٣/٧ سوف تقوم الهيئة بتقديم التسهيلات الممكنة لمقدمي الخدمات الذين سيرخص لهم مستقبلاً للحصول من الجهات المعنية على كافة التصاريح اللازمة لتأسيس شبكاتهم، مثل التصاريح اللازمة للوصول إلى المرافق العامة وتصاريح تأسيس الأبراج وغيرها، وذلك وفق شروط تجارية معقولة.

٤/٧ تعتزم الهيئة أن تصدر خلال الشهرين المقبلين مزيداً من وثائق طلب مرئيات العموم حول مجالات مثل خاصة تحديد الناقل، وخدمات إعادة البيع (بما في ذلك مشغلي الشبكات الافتراضية للاتصالات المتنقلة (MVNO)، وجودة الخدمة، ونطاق خدمات التراخيص، وبروتوكول تحويل رقم الهاتف إلى عنوان على الشبكة العالمية للإنترنت (ENUM)، وفصل مكونات الشبكة (Unbundling)، ونقل الرقم، والاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت (VoIP). وسوف يكون النهج العام لكل من هذه الموضوعات منسجماً مع الإطار التنظيمي لتقديم الخدمات الثابتة والمتنقلة الذي ستتوصل إليه الهيئة بناءً على مرئيات العموم الواردة بناءً على هذه الوثيقة، والتي سوف تقررها الهيئة في ضوء مرئيات العموم التي تراها ضرورية.